# بحث تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين اليمن والهند

■ ،،صنعاء/ سبأ

التقى وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف عبدالله أمس السفير الهندي بصنعاء الدكتور اوصاف سعيد.

جرى في اللقاء مناقشة الآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون بين البلدين، وتشجيع المزيد من المستثمرين والشركات الهندية للاستثمار في القطاعات الواعدة اليمنية خاصة في مجال النفط والغاز والمعادن والاستفادة من الفرص المغرية والمزايا والتسهيلات الممنوحة في هذا الجانب.

وتطرق اللقاء إلى ما أبدته عدد من الشركات الهندية للاستثمار باليمن في المجال النفطي الاستكشافي والإنتاجي، واليات التنسيق المشتركة لتقديم كافة الدعم والتسهيلات لإنجاح هذه الاستثمارات وبما يخدم المصالح المتبادلة للبلدين والشعبين الصديقين.

كما تم بحث سير عمل الشركات الهندية العاملة في اليمن، والإمكانيات المتاحة للاستفادة من الخبرات الهندية في تدريب الكوادر اليمنية العاملة في شركة النفط.

وقد أكد السفير الهندي رغبة عدد من الشركات الهندية للاستثمار في مجالات النفط والغاز والمعادن في اليمن، ومنها شركة ناغارجون التي تتفاوض حاليا مع وزارة النفط للاستثمار في مجال الصناعات البتروكيماوية وإنتاج الطاقة الكهربائية بالغاز.. مشيرا إلى أن الهند تدعم

حكومة الوفاق الوطني في اليمن وتعمل مع المانحين والمجتمع الدولي لإنجاح الانتخابات الرئاسية القادمة.

ولفت إلى استعداد الجانب الهندي التعاون مع شركة النفط اليمنية لتدريب كوادرها وتطوير معارفهم ومهاراتهم في هذا المجال.

من جانبه جدد الوزير هشام شرف الترحيب بكافة الاستثمارات الهندية.. مؤكدا أنها ستحظى بكافة أشكال الرعاية والدعم وفقا للتشريعات والقوانين النافذة.. مشيرا إلى الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات النفط والغاز والمعادن والاحتياطيات المؤكدة والمغرية في هذه القطاعات وفقا للدراسات العلمية.

ونوه وزير النفط والمعادن بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لتثبيت دعائم الأمن والاستقرار، وتأثير ذلك على جذب مزيد من المستثمرين والاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية لاستغلال الفرص الواعدة والمجدية في اليمن. مبينا أن الحرص الحكومي على تنشيط دورة الاقتصاد الوطني الذي تأثر بفعل الأزمة السياسية التي عصفت باليمن خلال العام الماضي، سيعمل على حل إشكالات عديدة تواجهها بلادنا وفي مقدمتها البطالة والتخفيف من الفقر.

# اقتصاديون: حكومة الوفاق مطالبة بإعلان خطة طوارئ اقتصادية

■ ،،الثورة /عبدالله الخولاني

حذرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي من تزايد معدل الإعالة في المجتمع اليمني اثر انخفاض استيعاب الأيادي العاملة في الأنشطة الاقتصادية التي يديرها كل من القطاع الخاص والقطاع العام على السوء من جهة وارتفاع العرض من القوى العاملة بصورة تفوق الطلب بعدة أضعاف،في حين دعت دراسة اقتصادية حديثة الحكومة لإعادة النظر في حوافز الاستثمار، مع ربط سياسة الحوافز والإعفاءات (الضرائب- شروط الائتمان- التأمينات الاجتماعية) بمستوى التشغيل في البلد.

وأكد تقرير رسمي أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان لاستدامته ,وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وتظهر الاتجاهات المستقبلية لحجم قوة العمل ازدياد معدل الإعالة في المجتمع اليمني حيث بلغ إجمالي قوة العمل حوالي ٤,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٠م ويتوقع أن تصل إلى ١٠,٦ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م وبمعدل مشاركة تبلغ ٣٥٪ بينما يشك السكان غير النشطين اقتصاديا ٥,١ مليون نسمة والسكان الدارسين ١,٨ مليون نسمة كما أن اتجاهات عرض القوى العاملة تتوقع أن يرتفع إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل اليمني من مختلف المخرجات التعليمية من ٢٢٨ ألف عام ٢٠١٠م إلى ٣٧٩ ألف عامل في ٢٠٣٠م مما يعني ضرورة توفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل لاستيعاب هذه الأعداد وللحفاظ على معدل البطالة عند مستواه الحالي.

وانتقد التقرير تباطؤ الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد والتي أرجعها إلى أسباب داخلية، اقتصادية وسياسية، تتمثل بصورة رئيسية في تزايد الإيرادات النفطية، حيث أدى تزايد الإيرادات النفطية خلال معظم سنوات إلى تحقيق فوائض نسبية أو عجوزات مقبولة في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، وكذلك في تزايد حجم الاحتياطيات الخارجية لليمن، بحيث تمكنت الحكومة اليمنية من الالتزام الدقيق بسداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها، والحفاظ على الرصيد القائم للمديونية الخارجية عند مستويات منخفضة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا ساهم كل ذلك من ناحية في عدم اتخاذ إجراءات جدية لمواصلة تنفيذ سياسات وإجراءات الإصلاحات المختلفة، وخاصة الإصلاحات المالية والنقدية المؤسسية والتنظيمية والتشريعية، ومن ناحية أخرى انتفاء عدم الحاجة للدخول في اتفاق رسمي مع الصندوق والبنك الدوليين، وبالتالي انخفض حماس الحكومة والتزامها الجاد بمواصلة برنامج التصحيح والانتقال إلى برنامج إصلاح حقيقي.

وخلص التقرير الى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن بمعدلات أسرع وأكبر تتوقف بشكل كبير على طبيعة ونوعية العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأنه بقدر ما ترتقي العلاقة بين القطاعين إلى مستوى كبير من الشراكة، فإن التسريع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل الجديدة وخطوات التنمية تكون أسرع وأكبر وذات آثار إيجابية وأكثر اتساعاً وانتشاراً. كما أن إقامة شراكة إيجابية وفاعلة بين القطاعين سوف تسهم في تعزيز دور القطاع الآخر، وتزيد من كفاءة وفعالية أدائه، بحيث يمكن لكل قطاع أن يوازن ويكمّل دور القطاع الآخر. كما أن نقاط القوة في قطاع معين قد تؤدي إلى تقوية نقاط الضعف في القطاع الآخر. إن الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لا تعكس فحسب أهمية ودور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وإنما - وهذا هو المهم- وجود إمكانيات متاحة وفرص كبيرة وواسعة للقطاع الخاص تمكّنه من المساهمة، إذا ما توفرت لها البيئة المناسبة والمناخ الملائم، بدور أكبر في تسريع معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر.